في اتخاذ القرارات والاجراءات الكفيلة بانهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، ودعوة الأمم المتحدة الى الاشراف على انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/١/١٩٨٨).

اضافة الى ذلك، عقد الاتحاد البرلماني العربي جلسة، في تونس، بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٨، حضرها، أيضاً، ياسر عرفات. وفي ختام الاجتماع، أصدر الاتحاد قراراً دعا فيه «البرلمانات والحكومات العربية الى تقديم الدعم المالي والسياسي والاعلامي بما يكفل للانتفاضة الاستمرار والتطور لتحقيق أهدافها في زوال الاحتلال» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١/١٩٨٨). كما طالب الاتحاد باتاحة «الفرصة للجماهير العربية كي تشارك في تقديم المساندة للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل بكل الوسائل المتاحة مالياً ومعنوياً، والى مساندة م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبدعم تحركها السياسي من أجل استمرار الانتفاضة، وتصعيدها وتبني مطالبها المعلنة في مختلف المحافل الدولية والعربية، الرسمية والشعبية، ورفض كل ما يدعو الى اجهاض الانتفاضة أو تحجيمها قبل بلوغ أهدافها الوطنية» (**المصدر نفسه**). وكان المجلس المركزي الفلسطيني دعا، في ختام اجتماعاته التي عقدت فيما بين ٧ ـ ٩/١/١٩٨٨، «الجماهير العربية وقواها الوطنية [الى] تشكيل لجان شعبية لدعم ومساندة هذه الانتفاضة المباركة» (**وفا**، ٩/١/١٩٨٨).

مبادرة مصرية

أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، في ٢٢/١/١٩٨٨، عن مبادرة سياسية جديدة، في ضوء انتفاضة الأراضي المحتلة، حيث قال انه «لا يستطيع ان يجلس مكتوف اليدين، بينما جرس الانذار يدق في الأراضي المحتلة والعشرات من الفلسطينيين يسقطون قتلى وجرحى... [و] ان هذه المبادرة قد تساعد على تحريك عملية السلام» (**الأهرام**، ٢٣/١/١٩٨٨). وتتكون مبادرة الرئيس المصري من خمسة بنود، هي: «وقف أعمال العنف في الأراضي المحتلة لمدة ستة شهور؛ وقف كافة عمليات الاستيطان الاسرائيلية؛ احترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ ضمان حماية الشعب الفلسطيني بواسطة آليات دولية ملائمة؛ التحرك نحو عقد المؤتمر الدولي للتوصل الى تسوية سلمية» (**المصدر نفسه**).

وأوضح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «ان المبادرة كل لا يتجزأ في بنودها الخمسة... [و] ان صلب المبادرة هو عقد مؤتمر دولي... [و] ان المبادرة لا تحتاج الى تأييد، أو رفض، لأن الرئيس مبارك كان يستهدف أمراً واحداً وهو وضع حد لمعاناة الفلسطينيين وآلامهم وطردهم من أراضيهم... والاستفادة من دروس الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، بعد أن أيد الرأي العام والصحافة والمسؤولون الأميركيون ضرورة العمل على منع استمرار أعمال العنف التي أزعجت الادارة الأميركية» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١/١٩٨٨).

ولم تلق مبادرة الرئيس المصري، على الصعيد الرسمي العربي، أي رد فعل بعد، باستثناء تعليق ورد في افتتاحية صحيفة حزب البعث الحاكم في سوريا، اذ أشارت الى «ان محاولة النظام المصري هذه هي واحدة من محاولات كثيرة قامت، وتقوم، بها جهات عديدة للالتفاف على انتفاضة الأهل وما حققته من انجازات» (**البعث**، دمشق، ٢٤/١/١٩٨٨).

أما التعليقات الصحفية حولها، فقد اختلفت، وهي ليست كثيرة، بين معارض لها ومؤيد. فقد كتب د. هشام شرابي حول مبادرة مبارك، وقارنها بالمساعي العربية التي حصلت لايقاف ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، حيث ان «دعوة الرئيس مبارك لوقف 'العنف' تمثل نداء للعودة الى ما قبل الانتفاضة، أي بالنسبة للفلسطينيين الى وضع السكينة والرضوخ، ودعوة الى تسليم مقادير الشعب الفلسطيني الى الأنظمة والقيادات التمثيلية في المحافل والمؤتمرات الدولية... [و] بالنسبة للشعب الفلسطيني اليوم، لا بأس ان يثير الرئيس حسني مبارك وغيره من القادة العرب القضايا التي بقدرتهم اثارتها ازاء الولايات المتحدة... ولا بأس ان تقوم المحاولات والمساعي الدولية والعربية لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ان الشعب الفلسطيني